

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٨٤

الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان (غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألبانيا السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة محمد
	أيرلندا السيدة موران
	البرازيل السيد ليتي نوافيش
	الصين السيد شنغ جيشنغ
	غابون السيدة بونغو
	فرنسا السيد دو ريفير
	كينيا السيدة تورويتش
	المكسيك السيد غونساليس خيمينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكيرسلي
	النرويج السيدة سيد
	الهند السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن
(S/2022/828)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-67680 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/828)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/828 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إليهم مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المتعلق بالقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم في الفترة القصيرة التي انقضت منذ أن نظر المجلس المرة السابقة في هذه المسألة (انظر S/PV.9164)، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها المتصلة بهذه المسألة. ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقييم الإعلانات لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة

فيما يتعلق بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية كما استعرضت في السابق. ومما يؤسف له أن جميع جهود الأمانة الفنية للمنظمة لتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح.

وكما أبلغ أعضاء المجلس سابقا، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات العالقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ عام ٢٠١٩، بهدف مساعدة الجمهورية العربية السورية في حل المسائل العشرين غير المحسومة. وقد أبلغت أن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية.

إن تعاون الجمهورية العربية السورية الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإغلاق جميع المسائل غير المحسومة. وكما تم التأكيد عليه شهريا لعدة سنوات حتى الآن، ونظرا للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حُدِّت والتي لا تزال غير محسومة، يظل تقييم الأمانة الفنية هو أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أكدت لي الأمانة الفنية للمنظمة أنها لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بضمان تنفيذ الجمهورية العربية السورية الكامل لجميع متطلبات إعلانها ومساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأغتتم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعمي لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاله.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول ٢ في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما إنها لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية بشأن النقل غير المأذون به للأسطوانتين

المتعلقتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٨، واللتين دمرت في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وعلى الجمهورية العربية السورية أن تستجيب على وجه السرعة لجميع طلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر

الأسلحة الكيميائية إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لحضور اجتماع شخصي لتحديد سبل ضمان امتثال الجمهورية العربية السورية في أقصر وقت ممكن لجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، أشير إلى أنه إذ ما زالت الأمانة الفنية للمنظمة تنتظر ردا من الجمهورية العربية السورية بشأن أحدث إصدار لجدول الأعمال الذي قدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اقترحت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع تمهيدي في بيروت. وكما أُبلغ أعضاء المجلس من قبل، استأنفت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ ذلك الحين الاتصال بين جهات التنسيق المسؤولة عن الأعمال التحضيرية للاجتماع بين المدير العام للمنظمة والوزير السوري، وردت الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): عقدت

الجلسة السابقة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/PV.9164) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل أقل من أسبوعين. لا توجد مواضيع في إطار دورة الإبلاغ بموجب ولاية مجلس الأمن تم النظر فيها بهذا التواتر. وبالنظر إلى أنه، في حالة الملف الكيميائي السوري، لم يكن هناك أي تطور للوضع ميدانيا على الإطلاق، فهذا ببساطة أمر سخي.

يختلف أحدث تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/828، المرفق) عن التقرير السابق (انظر S/2022/727، المرفق) في جملتين بالضبط. ما الفائدة من عقد جلسة

وتماشيا مع التطورات السابقة التي قدمت للمجلس، لا تزال بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سبيلها إلى دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد أُبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق تواصل العمل مع الجمهورية العربية السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بعدد من الحوادث والتحضير لعمليات النشر المقبلة.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقیقاته في الحوادث التي استخلصت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو من المرجح أنها استخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية مزيدا من التقارير في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها إياها"

الأسلحة الكيميائية أنفسهم الذين شاركوا مباشرة في التحقيق في تلك القضية، فإن صيغته النهائية قد حررت تحريراً جذرياً مقارنة بالنسخة الأصلية تحت ضغط من بعض الوفود. والواقع أن ذلك كان تزويراً. ولم تسفر عن أي شيء محاولات المفتشين لحمل قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التحقيق فيما حدث. وعلاوة على ذلك، تعرضوا للمضايقة بسبب سعيهم وراء الحقيقة. ولم يقدم لنا المدير العام وممثلوه قط تفسيراً معقولاً لتلك الحالة الفظيعة وغير المقبولة.

ثانياً، هناك الإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وطلبنا تفسيراً للاختلافات في النهج بشأن هذه المسألة بين دمشق، وعلى سبيل المثال، ليبيا وبلدان أخرى واجهت مشاكل مماثلة، ولكنها لم تتعرض لنفس وابل الانتقادات الذي تعرضت له سورية. لماذا تكون تقارير الأمانة الفنية عن هذه المسألة دائماً انفرادية ولا تأخذ في الاعتبار أي تطورات إيجابية؟ بالإضافة إلى ذلك، لم يقتصر الأمر على الانتقادات، إذ فُرضت تدابير تقييدية غير مسبقة على سورية دون سبب.

ثالثاً، لا نزال غير راضين تماماً عن أساليب عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تعتمد في تحقيقاتها على معلومات من مصادر متحيزة معارضة للحكومة السورية، وتجمع بياناتها عن بعد وتستخلص استنتاجات "محتملة" مستند إلى تلك البيانات، مدعية أن كل هذا الخيال دليل لا يمكن دحضه. وبالإضافة إلى كون أن هذه الأساليب غير مقنعة، فإنها تشكل انتهاكاً مباشراً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تشترط تسلسل حفظ العينات لكفالة الحفاظ على الأدلة. وعلى أقل تقدير، يمثل كل ذلك تغييراً جذرياً لا يمكن تفسيره ولا مبرر له في أساس عمل المنظمة. وعلاوة على ذلك، قال المتحدث السابق باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد لوهان، في عام ٢٠١٣ إن المنظمة لن تفحص أبداً العينات التي لم يجمعها مفتشوها في الميدان. ما هي العوامل التي أسهمت في أن تسمح الأمانة الفنية لنفسها الآن بانتهاك مبادئها المعلنة انتهاكاً صريحاً ولا تتردد في الاعتراف بذلك في تقاريرها؟ ومن الذي ينبغي له، إن لم يكن المدير العام، أن يتناول هذه الحالة غير المقبولة؟

منفصلة لمجلس الأمن من أجل مناقشتها؟ يبدو أننا نعقد اليوم جلسة لمجرد عقدها ولا نجتمع إلا حتى تتمكن بعض العواصم الغربية من الإشارة إلى إنجاز المهمة والإبلاغ عن أننا نحافظ على نفس وتيرة الجلسات بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية كما كان الحال في السابق. وهذا النهج يقلل من قيمة المناقشة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ويقوض سلطة المجلس، الذي كان يمكن أن يناقش حالات أكثر إلحاحاً وسرعة في التطور بدلاً من إضاعة الوقت.

ولكن بما أننا جميعاً مجتمعون اليوم على أي حال، فسوف أتطرق إلى موضوع يثير الغضب بشكل متزايد. نحن ممتنون للرئاسة الغانية على دعوتها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وكان قيامه بأحدث رفض متوقعاً. فقد أصبح من الواضح بالفعل أنه يشعر بالرعب من المساءلة العلنية للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي يرأسها هو، عن الانتهاكات الصارخة في عملها. وهذا أمر مؤسف جداً لأنه بدون العمل اللازم بشأن الأخطاء، فإن الانخفاض في المصادقية الدولية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيكون لا رجعة فيه.

وفي المناسبتين اللتين تجرأ فيهما السيد أرياس في نهاية المطاف على مخاطبة مجلس الأمن شخصياً، طرحنا عليه عدداً من الأسئلة المحددة بشأن المخالفات في عمل الأمانة الفنية (انظر S/2020/1202 و S/PV.8785). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أحيلت تلك الأسئلة إلى المدير العام كتابة، فضلاً عن توزيعها على أعضاء المجلس. وخلال العامين الماضيين تقريباً، لم نلق أي رد موضوعي. كما أننا لم نلق أي رد من مكتب شؤون نزع السلاح، الذي يزعم أن وجود مثله، وفقاً لمنطق السيد أرياس الغريب، يعفيه من الحاجة إلى مخاطبة مجلس الأمن شخصياً. واسمحوا لي أن أذكر بالنقاط الرئيسية التي لا تزال غير واضحة.

أولاً، بالطبع، التقرير سيئ السمعة لبعثة تقصي الحقائق المتعلق بالحادث الذي وقع في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. فكما أكدت مصادر مختلفة، بما في ذلك المفتشون السابقون لمنظمة حظر

ومن حيث المبدأ، نشعر بقلق بالغ إزاء ممارسة الأمانة الفنية للتحقيقات بأثر رجعي. ما هي روايات شهود العيان التي يمكن العثور عليها بعد خمس سنوات من الحادث، لا سيما بالنظر إلى عدم الاستقرار العسكري والسياسي في البلد؟ ما هي الأدلة المادية؟ ومن الواضح أنه، من حيث المبدأ، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أي تحقيق موضوعي في مثل هذه الحالة.

ولكن لا يبدو أن قيادة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحتاج إلى ذلك. وعندما تكلم السيد أرياس أمام المجلس في حزيران/يونيه من العام الماضي، لم يجب على أي من الأسئلة التي طرحناها بشأن المخالفات في عمل الأمانة الفنية، وفي الواقع، رفض اتخاذ أي إجراء لتصحيحها. وعلاوة على ذلك، فإنه يتباهى علناً بأنه انتهك المنهجية التي تتطلبها اتفاقية الأسلحة الكيميائية للحفاظ على الأدلة، التي يزعم أنها عفا عليها الزمن. أود أن أسمع كيف يمكنه أن يؤيد ذلك الموقف الذي يتعارض تماماً مع ولايته.

ومما يلفت النظر أيضاً أن السيد أرياس لم يسبق له أن زار سورية ولم ير بأم عينيه المواقع التي يقدم تقارير عن عمليات التفقيش التي يبلغ عنها مجلس الأمن شهرياً. إن ذلك النهج يتناقض تناقضاً صارخاً مع سياسة رافائيل غروسي، المدير العام لمنظمة دولية متخصصة أخرى، هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ جعل السيد غروسي الدبلوماسية المكوكة سمة مميزة لعمله مديراً عاماً لمنظمته. ومهما كان جدول أعماله مزدحماً، فإنه يجد الوقت الكافي دائماً لتقديم إحاطة إلى المجلس. بل إنه فعل ذلك مرةً عندما كان على متن طائرة. فما الذي يمنع السيد أرياس من أن يفعل الشيء نفسه؟ هل لأنه غير مهبال بمسؤولياته أم لأنه خائف من عدم إرضاء الوفود الغربية التي تحاول احتكار المنصة في لاهاي وإخضاع قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بكاملها لإرادتها؟ وهل يفهم العواقب المحتملة لذلك على المنظمة التي يرأسها؟ بذلك النهج فإن من الواضح أنه لا جدوى للأمل في إجراء مناقشة مجدية في مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وثمة مسألة أخرى ذات صلة هي ازدواجية معايير الأمانة الفنية في اختيار مصادر الأدلة. إذ نرى كيف أن أفرقة التفقيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تلتقط بسهولة أي من المواد، حتى وإن كانت أضعفها وأكثرها افتقاراً للقطعية، من الخوذ البيضاء سيئة السمعة، في حين أن الأدلة على تورط المعارضة في تنظيم استقراوات باستخدام الأسلحة الكيميائية التي يقدمها الفنيون - السلطات السورية والجيش الروسي - يتم تجاهلها بشكل صارخ، فضلاً عن التأكيدات العديدة لشهود العيان المحليين، أي شهود عيان أحياء، على الطابع المصطنع لتلك الحوادث.

إن فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يعتز به شركاؤنا الغربيون السابقون أيما اعتزاز، كما يقال، معوج كاعوجاج المثقاب. وبالنظر إلى أنه في حد ذاته غير شرعي، أي أن الدول الغربية ضغطت لإنشائه في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فليس من المستغرب أن تكون جميع منتجاته مثلاً على أدنى درجة من التحليل الزائف المنظم سياسياً. لناخذ تقرير العام الماضي عن الحادث الذي وقع في سراقب في شباط/فبراير ٢٠١٨. إذ إنه يظهر أن فريق التحقيق وتحديد الهوية لم يزر قط مكان الحادث. وجمع كل الأدلة المادية ممثلو المنظمة غير الحكومية سيئة السمعة التابعة للخوذ البيضاء. وفي الوقت نفسه، كان نصف الشهود الذين تمت مقابلتهم من ذوي الخوذ البيضاء أنفسهم، وتم فحص شهاداتهم من قبل ما يسمى بخبراء موثوقين ومؤسسات علمية مجهولة الهوية. التقرير مليء بالتفاصيل غير الواقعية، مثل طائرات الهليكوبتر التي تحلق على علو منخفض في الليل مع إضاءة أضوائها، والتي، من حيث المبدأ، غير مقبولة عند تنفيذ مهام قتالية، وأسطوانة أصبحت متأكلة بطريقة أو بأخرى في أقل من ١٢ ساعة بعد اصطدامها بالأرض. ولن تقبل أي محكمة وطنية في العالم مثل هذه المعلومات المضللة الفجة كدليل. لكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تتردد في لفت انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إليها، بل إنها تعلن عن منتجات جديدة من فريق التحقيق وتحديد الهوية.

هجوم عام ٢٠١٣ باستخدام غاز الأعصاب السارين كان قد شن على المدنيين في الغوطة وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٠٠ ١ شخصا كثير منهم من الأطفال.

وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشكل جماعي ومنفصل ومستقل استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في ثماني مناسبات، ونتوقع أن تقدم المنظمة تقارير مستقبلية في ذلك الصدد. وتشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة إلى أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية ٥٠ مرة على الأقل منذ انضمام سورية إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٣. وسنواصل تعزيز المساءلة عن الهجمات على الغوطة وأماكن أخرى. وبالرغم من مطالبنا الجماعية ما زال نظام الأسد يواصل - بدعم من روسيا - التعتيم والتأخير ولم يعلن عن مخزونات من الأسلحة الكيميائية وتدميرها تماما، في انتهاك لالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كما يواصل نظام الأسد منع نشر فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة في سورية في انتهاك واضح لالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يقتضي أن تقبل سورية بموظفي المنظمة وأن تمكنهم من الوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع المواقع. تدعو الولايات المتحدة سورية مرة أخرى إلى السماح فورا وبدون شروط مسبقة لفريق المنظمة بالعودة إلى سورية حتى يتمكن من استئناف عمله الهام في التحقق من الإعلان الكامل عن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتدميره. إن هذه الإخفاقات من جانب نظام الأسد الذي لا يزال يتمتع بالدعم الكامل من روسيا، العضو الدائم في المجلس، إهانة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وللمجلس والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه فإن امتناع النظام عن إعلان وتدمير مخازن أسلحته الكيميائية تهديد للشعب السوري وللمنطقة على نطاق أوسع. كما تقوض هذه السلوكيات مجتمعة أمننا الجماعي وتجعل عالمنا أقل أمنا. وندعو النظام إلى إنهاء تعنته والوفاء بالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن. إن تنفيذ ذلك سيكون خطوة إيجابية نحو تعزيز أمننا الجماعي ويساعد على ضمان عدم تكرار

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على إحاطتها. نقدر الولايات المتحدة كثيرا عمل مكتب شؤون نزع السلاح في هذا الملف، بالتنسيق مع الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوفير معلومات مستقلة ومدروسة بدقة ومفصلة عن تقدم سورية أو عدمه نحو القضاء التام والقابل للتحقق على برنامجها للأسلحة الكيميائية. وأود أن أكون واضحا في ضوء ما سمعناه للتو. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل على مساءلة نظام الأسد عن استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد شعبه من خلال جهود مجلس الأمن وفي المحافل الدولية الأخرى.

وطالما استمرت التناقضات قائمة في بيان الأسلحة الكيميائية السوري، يظل هذا الاجتماع الشهري ضروريا ومناسبا تماما. ترحب الولايات المتحدة باعتماد اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/77/L.55 بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي قدمه زملاؤنا البولنديون. ويدين القرار إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك الاستخدام المتكرر المستقل لتلك الأسلحة المروعة من قبل نظام الأسد. إن تأييد المجتمع الدولي الساحق للقرار الذي حصل على ١٥٦ صوتا مؤيدا مقابل ستة أصوات فقط معارضة يوضح أنه لا مجال لإفلات من يختارون استخدام الأسلحة الكيميائية من العقاب. بينما اختار أولئك الذين صوتوا معارضي له غض الطرف عن الاستخدامات الأخيرة للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الحالات العديدة التي استخدمها فيها نظام الأسد ضد المدنيين السوريين الأبرياء.

تواصل الولايات المتحدة تعزيز المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ففي الشهر الماضي فرضت الولايات المتحدة قيودا على تأشيرات الدخول لثلاثة مسؤولين عسكريين سوريين لتورطهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتعلق بدورهم في الهجوم المميت بالأسلحة الكيميائية على الغوطة في أغسطس/آب ٢٠١٣. ونتيجة لإجراءاتنا لا يحق للمسؤولين الثلاثة هؤلاء فضلا عن أفراد أسرهم الأقربين دخول الولايات المتحدة. وكما يذكر أعضاء المجلس فإن

تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد في أي ظرف من الظروف ولأي غرض من الأغراض وتأمل مخلصاً أن يتحرر العالم من جميع التهديدات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. تلاحظ الصين أن آخر مناقشتين أجراها المجلس بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية كانتا خلال ١٠ أيام عمل بينهما (انظر S/PV.9164). ولم يصدر أي تقرير جديد عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولم تحدث أي تطورات جديدة في الميدان. وتهيب الصين بالمجلس أن يقلل من وتيرة المداولات بشأن المسألة السورية أو النظر في الجمع بين المسائل المتصلة بسورية في مناقشاتنا ادخاراً لموارد الاجتماعات وتحسين كفاءة المجلس.

إن موقف الصين من مسألة الأسلحة الكيميائية السورية ما زال ثابتاً لم يتغير: فالحوار والمشاورات هما السبيل الوحيد لمعالجتها. ونرحب بالمشاورات بين الحكومة السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال المراسلات المتعلقة بتقييم الإعلان. ونشجع الحكومة السورية والأمانة الفنية على مواصلة اتصالاتهما بشأن تحديد موعد لعقد اجتماع بين المدير العام للمنظمة ووزير الخارجية السوري على أساس الاحترام المتبادل والتعاون على أساس المساواة. كما ندعو الأمانة الفنية إلى اتخاذ تدابير فعالة للاستجابة لشواغل البلدان ذات الصلة بشأن مسألة التأثيرات وإزالة العقبات التي تحول دون عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية.

ونكرر التأكيد على أن تحقيق المنظمة في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية وتحقيقها من الجهة المسؤولة عنه ينبغي أن يقتصر حصرًا على إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي أن يُبنى على الامتثال للمعايير والأدلة الموثوقة والاستنتاجات ذات المصادقية. ونأمل أن يتخذ المدير العام والأمانة الفنية تدابير عملية للحفاظ على النزاهة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على إحاطتها المفيدة جداً.

تلك المشاهد المروعة التي شهدناها في سورية خلال السنوات التسع الماضية.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على ما قدمته من معلومات مستكملة.

لقد عقد مجلس الأمن جلسة بشأن هذا الموضوع قبل بضعة أيام فقط (انظر S/PV.9164). إذ نمضي قدماً نرى أنه ينبغي أن تبين المناقشات بشأن سورية والأسلحة الكيميائية التقدم المحرز في الميدان والذي توقف للأسف منذ عدة أشهر. نتيجة لذلك كثيراً ما نكرر المواقف المعلنة المعروفة.

وبالتالي شجعنا طوال فترة عضويتنا الحالية في المجلس على التعاون المستمر بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل المعلقة. ولذلك نقدّر الاتصالات التي جرت مؤخراً بين جهات التنسيق في سورية والأمانة الفنية بشأن احتمال عقد اجتماع بينهما في المستقبل.

أود أيضاً أن أضيف أن الهند تولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها بصورة كاملة وفعالة وغير تمييزية. تعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جميع الأشخاص في جميع الأماكن والأوقات وتحت أي ظرف من الظروف. كما تؤكد الهند باستمرار أنه يجب أن يكون أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية محايداً وموثوقاً به وموضوعياً. لقد حذرنا مراراً وتكراراً من احتمال حصول الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الأسلحة الكيميائية بما في ذلك في المنطقة قيد هذه المناقشة. لذلك يجب التصدي للادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية بأقصى قدر من الاهتمام.

ختاماً، ترى الهند أن من شأن إحراز تقدم في المسارات الأخرى أن يساعد أيضاً في تيسير عملية السلام السياسية برمتها في سورية على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها ويؤسفني بالغ الأسف أن يكرر السيد أرياس رفضه لدعوة مجلس الأمن إلى مخاطبته.

نجتمع اليوم بعد مرور ثلاثة عشر يوماً فقط على اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.9164) حول ملف الأسلحة الكيميائية في سورية دون وقوع أي مستجدات في هذا المسار المهم. فالنقير الأخر لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وغيره من التقارير التي سبقته مؤخراً، لم تحتو على أي تطورات جديدة تستدعي عقد هذه الجلسة. ومع ذلك، يتم للأسف وضع هذه الجلسات على جدول أعمال مجلس الأمن كل شهر دون النظر في فاعليتها.

ولذلك أودّ التأكيد على أهمية استخدام وقت وموارد هذا المجلس بحكمة، لا سيما في الوقت الذي نحاول فيه إيجاد مساحة لمناقشة المسائل العاجلة للمجلس وهيئاته الفرعية في ظلّ ما يحدث حول العالم من تطورات. إذ يقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية إعادة النظر في فاعلية الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن بشأن مسار الأسلحة الكيميائية في سورية. وإن طرأت أي مستجدات تستدعي عقد جلسة حول هذه المسألة فستكون بلادي داعمة لذلك.

ومن هذا المنطلق، أودّ أن أجدد التأكيد على موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت حول ذلك الملف.

أولاً، تؤكد بلدي على أن تطوير ونقل واستخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، يعدّ محظوراً تماماً بموجب القانون الدولي، سواء في سورية أو خارجها، لما يشكله من تهديد خطير على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. ونشدد بشكل خاص على ضرورة ضمان عدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية التي لن تتوانى عن استخدامها لتحقيق غاياتها الخطيرة.

ثانياً، تؤكد بلدي على أهمية الحوار البناء والمستمر بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية لمعالجة المسائل العالقة. إذ لا يمكن استبدال المشاورات بالتواصل عن طريق المراسلات، حيث لن يؤدي ذلك إلى تحقيق الغايات المرجوة.

السيد غونساليس خيمينس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد كان أمام سورية تسع سنوات للامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكنها أخفقت منذ انضمامها مراراً وتكراراً إخفاً ذريعاً في تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإفصاح كامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية. وكما نعلم، فقد ثبتت مسؤولية النظام السوري بمعزل عن غيره عمّا لا يقل عن ثمانية هجمات بالأسلحة الكيميائية عبر تحقيقات مستقلة أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - وهي هجمات على شعبه.

لقد فشلت سورية في طمأننة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو مجلس الأمن بأنها تقي اليوم بالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وبوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وهناك إحباط مفهوم في مجلس الأمن إزاء عدم إحراز تقدم، ولكن يجب أن نرى ذلك على حقيقته. فليست المشكلة في عدد الجلسات التي يعقدها المجلس؛ إنها في سلوك النظام السوري الذي ينتهك المعايير الدولية الأساسية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. والمشكلة هي في انتهاج نشر المعلومات المضللة من جانب سورية وروسيا في محاولة لإخفاء هذا السلوك وتجنب المساءلة، بما في ذلك المحاولات غير المسؤولة للغاية لمهاجمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد سمعنا من الممثلة السامية اليوم عن مخاطر تردّي تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولة عن منع انتشار الأسلحة الكيميائية. إنها منظمة خبيرة وذات مهنية عالية، ومن مصلحتنا جميعاً منع تشويه سمعتها بالمعلومات المضللة.

والى أن تقدم سورية الضمانات المناسبة للمجتمع الدولي، يجب أن نفترض أن سورية لا تزال تحتفظ بالأسلحة الكيميائية. وبالنظر إلى سجلها الحافل، يجب أن نفترض أن النظام لا يزال مستعداً لاستخدامها. لذا فإن الأمر متروك لأعضاء المجلس لمواصلة الضغط لإيجاد حل لذلك التهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين.

السيدة محمد (الإمارات العربية المتحدة): شكرًا السيد الرئيس، كما أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

مئات المدنيين وسقوط آلاف الضحايا، فضلاً عن تشريد مجتمعات بأكملها.

وعلى الرغم من أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يُعرب عن الحاجة إلى تقديم المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى العدالة، فإن إحراز تقدم بشأن تلك المسألة لا يزال قاصراً عن الكثير مما هو مرغوب فيه.

وفي غياب توافق في الآراء في مجلس الأمن على إحالة قضية سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، نشجّع الدول الأعضاء على مواصلة دعم وتمويل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة؛ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية؛ وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وفريق التحقيق وتحديد الهوية. إن الحفاظ على سبل المساءلة هذه وتعزيزها هو الحد الأدنى الذي يستحقه ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية وأسرهم.

ويعرب وفد بلدي مرة أخرى عن دعمه للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية التي تواصل، على الرغم من العقوبات التي لا تحصى، الاضطلاع بعملها بطريقة مهنية ومستقلة ومحايدة مع التقيد بأعلى المعايير الدولية.

ختاماً، أشدد مرة أخرى على الإدانة القاطعة للمكسيك لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف.

السيدة سييد (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وتؤكد النرويج من جديد ثقتها الكاملة في عمل المدير العام آرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف أن يجتمع المجلس مرة أخرى دون وجود أي تطورات إيجابية جديدة في الملف السوري. وأودّ أن أوضح بالقول إن هذا الاتجاه ببساطة غير مستدام.

وكما ذكرنا قبل أسبوعين فقط (انظر S/PV.9164)، فإن عدم إحراز تقدم بشأن هذا الملف أمر مؤسف. وغني عن القول إن المسائل المتعلقة لم تحل بعد لكي تتطر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الإعلان السوري الأولي الذي تم التوصل إليه. وللأسف، من غير الممكن أيضاً إثبات أن سورية قد امتثلت لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد أن انضمت إليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. لذلك نكرر الدعوة إلى السلطات السورية، وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، للتعاون الكامل وبحسن نية مع كل من المنظمة وأفرقة التحقيق التابعة لها.

وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أن الاتفاق الثلاثي الذي وقعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وندعو إلى تجديد ذلك الاتفاق على أساس سنوي من أجل تيسير التخطيط وبرمجة الميزانية اللازمين لتنفيذ الأمانة الفنية لولايتها في سورية.

ويواصل وفد بلدي أيضاً متابعة التطورات المتعلقة بتنظيم اجتماع تمهيدي سيعقد في بيروت والتقدم المحرز نحو تأكيد موعد وجدول أعمال الاجتماع المقرر عقده بين المدير العام آرياس ووزير الخارجية المقداد. وكما يذكر أعضاء المجلس، أرسلت الأمانة الفنية دعوة لعقد ذلك الاجتماع في وقت مبكر منذ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

ويقام يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية سنوياً في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. تلك المناسبة فرصة لتكريم ضحايا هذه الفظائع وفي الوقت نفسه لإعادة تأكيد الالتزام بالإزالة التامة للأسلحة الكيميائية.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من التقدم الأولي المحرز في القضاء على مخزون سورية المعلن من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٦، فإن من المثير للقلق أن الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تُظهر أن ٢٥ هجوماً، من بين ما مجموعه ٣٨ هجوماً مؤكداً، قد تم شنّها في الواقع بعد عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أسفرت تلك الهجمات عن مقتل

الأمانة الفنية بشأن إعلانها الأولي واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إمكانية عقد الاجتماع في بيروت بين الطرفين. وستولي فرنسا اهتماما شديدا جدا لاستنتاجات التقارير المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هجومي دوما ومارع.

وعلى الرغم من العقبات، تواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها المتعلق بالتحقيقات بمثابة واستقلالية ومهنية، وأود أن أثني عليها مرة أخرى. وحملات التشهير ضدها غير مقبولة.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب تمثل أولويتنا وهي أساس فعالية نظام الحظر ومصادقيته. ولهذا السبب، نواصل دعم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد ليتي نوفيس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأود أيضا أن أرحب بممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية في جلسة اليوم.

قبل أقل من أسبوعين، اجتمعنا في هذه القاعة لمناقشة نفس المسائل (انظر S/PV.9164). وكان آخر تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2022/828، المرفق) قد نُشر للتو في نفس اليوم. ولذلك، ليس لدينا حتى تقرير جديد لنناقشه اليوم.

تتابع البرازيل عن كثب التقدم المحرز في القضاء على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية، ولكننا لا نعتقد أن عقد جلسات متتالية لمجلس الأمن رغم عدم حدوث سوى القليل من التطورات الميدانية ذات الصلة أو عدم حدوث تطورات بالمرّة أمر فعال من حيث الوقت أو الموارد، على نحو ما أشار اليوم ممثلو الاتحاد الروسي والهند والصين والإمارات العربية المتحدة.

ونظرا لعدم وجود تطورات جديدة في ملف الأسلحة الكيميائية السوري، أود أن أؤكد مرة أخرى موقفنا التقليدي بشأن هذه المسألة. إن الأسلحة الكيميائية تنتافي تماما مع القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يجب ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومبادئه. فاستخدام

ويجب أن يظل الحظر الدولي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية أولوية عليا. وذكّرنا انعدام المساءلة وتراجع الثقة بالطابع الملح لهذه المسألة. ولا يمكن للمجلس أن يلتزم الصمت في ظل هذا الجمود الذي طال أمده. وندعو سورية إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونكرر إدانتنا القوية لأي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي وقت، ومن قبل أي طرف. ويجب أن تولي سورية اهتماما عاجلا للتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولحل المسائل العشرين غير المحسومة. ونحث سورية على تقديم معلومات أو تفسيرات تقنية كافية ليتسنى التحقق من الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لعقد اجتماع بين المدير العام وأرياس والوزير المقدم في أقرب وقت ممكن. فالتعاون والحوار أمران أساسيان لتنشيط العملية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

في آب/أغسطس ٢٠١٣، قتل النظام السوري أكثر من ألف مدني في ضواحي دمشق، مستخدما أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي. ولم يشكك أحد في حقيقة الهجوم. وفي أعقاب تلك المذبحة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وشهرا بعد شهر، لا يسعنا إلا أن نأسف لعدم إحراز تقدم بشأن تلك المسألة. وبعد رفض النظام ست مرات نشر فريق تقييم الإعلانات في الميدان لتقييم الإعلان الأولي لسورية، اضطرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى التخلي عن ذلك.

يجب على سورية أن تعترف بالحقيقة فيما يتعلق بمخزونها بالكامل. ويجب أن تمتثل لالتزاماتها الدولية إذا أرادت استعادة حقوقها وامتيازاتها. ونحث سورية على الرد خطيا على المسائل التي أثارها

لقد تكرر استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد شعبه، في انتهاك صارخ للالتزامات الدولية والقانون الدولي الإنساني. وهذه حقائق أكدها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي نسب ما لا يقل عن أربع هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية إلى نظام الأسد. وإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب ليس خيارا. فنحن مدينون للضحايا وأسراهم بضمان تحقيق العدالة والمساءلة وجبر الضرر. ومدينون بذلك للشعب السوري، وكذلك للبشرية جمعاء.

وفي هذا السياق، نشيد ببعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية على أنشطتهما المستمرة في تحديد هوية جميع الجناة وتسلسل القيادة فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية كأسلحة ضد المدنيين في سورية. وننتظر إلى نشر تقارير الإسناد المتعلقة بالهجمات بالأسلحة الكيميائية ضد سكان دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨ ومارع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وننتظر بنفس القدر من الاهتمام تقرير الجولة التاسعة من عمليات التفتيش لمرفقي برزة وجمرايا التي قامت بها الأمانة الفنية في أيلول/سبتمبر.

ومن المؤسف أن بعض الدول في المجلس تحاول التقليل من شأن عواقب استخدام الأسلحة الكيميائية، أو حتى الأسوأ من ذلك، تدعي أنها لم تستخدم قط، وذلك بهدف التغطية على المسؤولين عن ذلك الاستخدام من أجل خدمة مصالحها السياسية الضيقة. إن هذه الدول، بقيامها بذلك، لا تؤدي إلا إلى جعل استخدام الأسلحة الكيميائية أمرا عاديا وإلى تقويض القانون الدولي ومصادقية المؤسسات الدولية، بما فيها المجلس، بشدة.

وعلى الرغم من كل تلك المحاولات، لن تكل ألبانيا أبدا من إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب الدول أو الجهات من غير الدول بأشد العبارات. ولن نكل أبدا من الدعوة إلى تحقيق المساءلة والعدالة للضحايا.

هذا هو الحد الأدنى الذي يمكننا القيام به لدعم الشعب السوري، الذي لا يزال يعاني بعد كل هذه السنوات.

تلك الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ويجب التصدي لهذه الحوادث بشفافية وإخضاعها لتحقيقات وافية ونزيهة، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للسيدة إيزومي ناكاميتسو على صبرها وإحاطاتها الدورية لمجلس الأمن.

بعد أسبوعين من الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9164)، نواجه حالة من الركود التام. وجلسة تلو الأخرى في المجلس، نتناول بقلق مسألة هذا الركود العبثي الذي هو أشد وقعا من بياناتنا بشأن رفض النظام السوري التعاون مع المجتمع الدولي للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، كما يدعي النظام وحلفاؤه. ولا يوجد تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يؤكد ما يدعيه النظام السوري. ولا يؤكد ذلك سوى قلة من حلفاء الأسد، وهم يحاولون باستمرار استخدام غياب التقدم هذا كحجة للدعوة إلى التقليل من الرصد وعقد عدد أقل من الاجتماعات، مع ما يترتب على ذلك من تراجع احتمالات مساءلة نظام الأسد.

وإذا كانت سورية وحلفاؤها يطلبون تقليل عدد الاجتماعات المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، فيمكنهم البدء بالرد على قائمة المسائل العشرين الواردة في تقرير فريق تقييم الإعلانات، والتي لم تجب عليها سورية بعد. ونأسف عميق للأسف لعدم تعاون سورية المتعمد. وهذا الرفض غير مقبول.

إن التقارير الشهرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تذكر بوضوح، مرارا وتكرارا، أنه بالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها والتي لا تزال دون حل، ترى الأمانة الفنية أن البيان المقدم من سورية لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وهذا استهزاء بالمجتمع الدولي والقانون الدولي اللذين أقمنا مؤسسات عالمية لحمايتهما. وتكرر ألبانيا تأكيد دعمها الكامل للعمل الموضوعي والمحايد والمهني الذي تقوم به أفرقة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها صباح اليوم.

اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في عام ٢٠١٣. وقد فعل ذلك في أعقاب الهجوم بالأسلحة الكيميائية في الغوطة الذي أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من ألف مدني سوري في أفضع الظروف. وأود أن أسلط الضوء على قرارين رئيسيين انعكسا في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣): الأول، ألا تقوم سورية باستخدام أسلحة كيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها؛ والثاني، أن تتعاون سورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بقبول الموظفين الذين تعيّنهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة، وإفساح السبل أمام هؤلاء الموظفين للوصول فوراً ودون قيد إلى أي موقع وإلى جميع المواقع ومنحهم الحق في تفتيشها، في سياق اضطلاعهم بمهامهم. ويعرب القرار أيضاً عن اقتناع المجلس الراسخ بضرورة محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وعلى الرغم من عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع سورية لتدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة، فقد شهدنا منذ عام ٢٠١٣ ثماني هجمات بالأسلحة الكيميائية نسبتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى السلطات السورية. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقق في المزيد من الهجمات، وتم الإبلاغ عن العديد من الهجمات الأخرى.

وخلال الفترة نفسها، شهدنا زيادة في المشاكل المتعلقة بإعلانات سورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من ٥ إلى ٢٠. هذه ليست مجرد مسائل فنية، كما تدفع سورية. إنها مسائل تثير قلقاً حقيقياً، من مرافق غير معلنة لإنتاج الأسلحة الكيميائية أو أعلن عنها بالخطأ إلى الذخائر الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية التي لا يُعرف مصيرها. وتدخل هذه المشاكل في صميم المسألة التي يحتاج المجلس إلى مواجهتها، أي ما إذا كانت سورية تواصل استخدام الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو الاحتفاظ بها.

ومما يؤسف له أن رد سورية كان تقليص تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى وصل الآن إلى أنه لا يكاد يذكر. إن سورية تجعل تعاونها مع فريق تقييم الإعلانات مشروطاً، وتفرض تشكيل الفريق، في تحد للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ومن دواعي القلق الشديد أن الجولة الأخيرة من المشاورات مع الفريق تعود إلى شباط/فبراير ٢٠٢١، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة للمضي قدماً بهذا البند من جدول الأعمال. ونرى سورية تواصل نمطاً مماثلاً من عدم التعاون فيما يتعلق بالاجتماع المقترح بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية المقداد. وفي الوقت نفسه، تسعى سورية، مع روسيا، بنشاط إلى تقييد سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستقلالها، لإخفاء مسؤولية سورية.

ولذلك فلنكن واضحين: يجب على المجلس أن يتمسك بقراراته المجسدة في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بحمل سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك القرار واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب على سورية التعاون على وجه السرعة بطريقة جادة وهادفة مع الأمانة الفنية لحل المسائل الـ ٢٠ المعلقة فيما يتعلق بإعلانها الأولي. ويجب على المجلس أن يتمسك بالقاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال الدعم الواضح الذي لا لبس فيه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الوفاء بالمهمة الموكلة إليها.

إن أفعال سورية، وليس أقوالها، هي التي تهم لإغلاق هذا الملف. ولن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تقديم الضمانات اللازمة بأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري أصبح شيئاً من الماضي يمكن التحقق منه وبشكل نهائي إلا من خلال تعاون سورية الحقيقي. وحتى ذلك الحين، لا يمكن لمجلس الأمن أن يغض ببساطة الطرف؛ وتقوم الحاجة إلى مناقشة منتظمة من جانب المجلس لكي يبين لسورية أن عدم تعاونها لن يمر دون رد، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين سيستخدمون هذه الأسلحة غير القانونية والبعيضة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لغانا.

قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك من قبل العناصر المارقة.

ومن ناحية إيجابية، نرحب باستئناف الاتصالات بين مراكز التنسيق في الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كخطوة في الاتجاه الصحيح. ونرى أن هذا التعاون بين السلطة الوطنية السورية وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من شأنه أن ييسر حل المسائل المعلقة بشكل حاسم، بما في ذلك تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات. ولذلك، فإننا ندعو الجانبين إلى التعجيل باتخاذ إجراءات بشأن طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى بالحضور الشخصي بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، للمساعدة في إعطاء الزخم اللازم للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مرض لجميع المسائل المعلقة.

وفي الختام، ندعو إلى زيادة التعاون بين أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسلطات الجمهورية العربية السورية بغية إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلب ممثل البرازيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ليتي نوفايش (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. أود فقط أن أطلب إلى ممثل ألبانيا أن يمتنع عن افتراض من هو حليف البرازيل ومن ليس حليفها. إن موقفنا من إعادة النظر في تواتر الجلسات بشأن هذا البند من جدول الأعمال لا علاقة له بالتحالفات، بل بكفاءة عمل مجلس الأمن، على النحو الذي أقرته أغلبية أعضاء المجلس اليوم، وهم الاتحاد الروسي والهند والصين والإمارات العربية المتحدة والأعضاء الأفارقة الثلاثة، غابون وغانا وكينيا، كما ذكر رئيس المجلس من فوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل ألبانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وكينيا وبلدي، غانا.

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها، ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

ونرحب بالتقرير ١٠٩ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم السلطات الوطنية السورية التقرير الشهري ١٠٧ عن برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد. لكن لا يزال يساورنا القلق لأن أصحاب المصلحة لم يحرزوا تقدما ملموسا في محاولاتهم لمعالجة المسألة معالجة كاملة وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا يشكك في مدى ملائمة الوثيرة التي يجتمع بها المجلس بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السوري، في الوقت الذي لا يتم فيه الإبلاغ عن إحراز تقدم يذكر أو إحراز تقدم على الإطلاق بشأن هذه المسألة. ونضم صوتنا إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين في الدعوة إلى استعراض الوضع الراهن لتمكيننا من تركيز الاهتمام والموارد على التحديات القائمة الأخرى التي تواجه الشعب السوري.

وإذ نؤكد مجددا دعمنا لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)،

نلاحظ مع الأسف أنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين مواقف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية فيما يتعلق بالتهديدات والتناقضات والاختلافات المعلقة التي تتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية في البلد. ويجدر بنا أن نكرر أنه بصرف النظر عن كون استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا واضحا وفاضا للقانون الدولي، فإنه يمثل خطرا جسيما على صحة المدنيين وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن فشل المجتمع الدولي في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تدميرا كاملا ويمكن التحقق منه سيشكل سابقة سيئة فيما يتعلق بإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن إغلاق المسألة بشكل قاطع للمساعدة في الحد من احتمال إنتاج الأسلحة الكيميائية وإمكانية استخدامها في أي مكان من

أو مهني، وهي مرفوضة تماماً، وتتدرج فقط في إطار الحملات السياسية العدائية التي تشنها ضد بلدي، كما قلت منذ ٢٠١١ وحتى الآن، وبهدف تقويض الأمن والاستقرار فيه وتدمير مقدراته.

يأسف وفد بلدي لطغيان التسييس على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي وصل إلى درجة السماح بتحريف جوهري لنصوص اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، يعيد وفد بلدي تأكيد موقف الجمهورية العربية السورية بعدم شرعية إنشاء ما يسمى "فريق التحقيق وتحديد الهوية"، ويكرر مجدداً رفضها التام للاعتراف بهذا الفريق وبأساليب عمله الخاطئة وغير المهنية، والتي ستؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاجات باطلة. إن الجمهورية العربية السورية، ومنذ انضمامها الطوعي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، قامت بتنفيذ التزاماتها وحتى قبل تاريخ دخولها حيز النفاذ بالنسبة لها وتعاونت بكل شفافية وافتتاح مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير جميع مخزونات من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى بعض جوانب التعاون بين اللجنة الوطنية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أولاً، لقد تابرت اللجنة الوطنية السورية على تقديم تقاريرها الشهرية في موعدها إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها، والتي كان آخرها التقرير رقم ١٠٧.

ثانياً، توافق اللجنة الوطنية بشكل مستمر على تمديد الاتفاق الثلاثي بينها وبين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك لضمان تسهيل عمل المنظمة في سورية، وآخر تمديد لهذا الاتفاق كان لمدة ستة أشهر وينتهي في نهاية هذا العام.

ثالثاً، سهلت اللجنة الوطنية السورية عقد تسع جولات تفتيش لمركز الدراسات والبحوث العلمية. وقد أكد آخر تقرير صدر بشأن الجولة الثامنة على عدم وجود أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية، كما أشاد بالتعاون الكبير والتسهيلات التي قدمتها سورية لفريق التفتيش خلال تلك الجولة.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن ممثل البرازيل يبدو أنه لم يفهم جيداً ما قلته. بوسعي أن أكرره، ولكنني قلته أيضاً في بياني الإلكتروني، حيث نوضح بجلاء أننا نرى عدم إحراز تام لأي تقدم في تنفيذ الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، وأن تأييد هذا الانقصار إلى إحراز تقدم كثيراً ما يتخذ شكل الدعوة إلى عقد عدد أقل من الجلسات بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن. ولا علاقة لذلك بما قاله زميلي ممثل البرازيل من فوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أود أن أشكر سلفكم، سعادة سفير غابون، على جهوده خلال رئاسته لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

ينضم وفد بلدي أيضاً إلى الدول الأعضاء في المجلس التي أعربت عن استغرابها من أن يعود مجلس الأمن لمناقشة هذا الموضوع خلال أقل من أسبوعين وفي ظل عدم وجود أي تطورات تستدعي ذلك، وما يمثله هذا النهج من إضاعة لوقت وموارد المنظمة. لماذا تصر قلة من الدول على تجاهل دعوات غالبية الدول الأعضاء في المجلس لترشيد وقت وموارد مجلس الأمن؟ ألم يكن من المفيد أكثر أن يعقد المجلس جلسة حول الآثار السلبية للإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد الشعب السوري؟ ولتسليط الضوء على نتائجها الإنسانية، التي تؤثر بشكل كارثي على حياتهم اليومية وتوفير احتياجاتهم الأساسية، والعمل على محاسبة هذه الدول على جرائمها ضد الشعب السوري منذ ٢٠١١ وحتى الآن؟

إن السعي المحموم للدول الغربية للإصرار على عقد المجلس لهذه المناقشة، فقط لتكرار نفس السرديات الاتهامية ضد سورية أمر غير مسؤول وغير مقبول ولا يتناسب أبداً مع واجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن الاتهامات الباطلة التي تسوقها هذه الدول ضد سورية ليس لها أي أساس قانوني

الانتهاكات والأكاذيب ضد سورية، فإنهم سيجعلون الناس تصدقهم. وأقول لهؤلاء إن الحقيقة لا يمكن أن يجلبها دخان تضليلهم وسياساتهم المكشوف في الضغط والابتزاز التي يمارسونها على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى الدول الأعضاء.

وعلى سبيل المثال فقط، أود أن أشير إلى قيام الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بعرقلة نشر فريق بعثة تقصي الحقائق في دوما في عام ٢٠١٨ كي تقوم تلك الدول الثلاث بشن عدوان مشترك آثم على سورية. وبعدها يأتون ويتحدثون أمانا لإقناعنا بأنهم لا يتدخلون في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والأمثلة على هذا تطول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها وأن نشيد بحياد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستقلالها ومهنتها.

وأود أيضا أن أشير إلى أن تركيا، بوصفها بلدا مجاورا لسورية، تؤمن بأهمية هذه الاجتماعات الشهرية والحاجة إليها. في كل شهر، يكرس مجلس الأمن أياما لإجراء مناقشات مفتوحة بشأن مواضيع تكون فيها ولاية المجلس موضع شك. ولذلك، تعتقد تركيا، بوصفها بلدا مجاورا لسورية، أن بوسع المجلس أن يخصص حوالي ٨٠ دقيقة كل شهر لمناقشة موضوع يتصل اتصالا مباشرا بصون السلام والأمن الدوليين. وقد قيل إنه لم يحرز أي تقدم في هذا الملف. وربما يستدعي عدم إحراز أي تقدم عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة، وليس عددا أقل منها.

وبوضح التقرير السابق للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/727، المرفق) أن القضايا المعلقة فيما يتعلق بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري لا تزال قائمة. ولا تزال الثغرات والتناقضات وأوجه عدم الاتساق في إعلان نظام الأسد عن الأسلحة الكيميائية مستمرة. ولذلك، لا يمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعتبر الإعلان دقيقا أو كاملا. ويعرقل النظام عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية من خلال عدم إصدار التأشيرات.

رابعا، على مدى السنوات التسع الماضية، منحت اللجنة الوطنية السورية ما يزيد عن ٥٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شملت جميع أفرقة المنظمة التي عملت في سورية، كما سهلت عقد ٢٤ جولة مشاورات لفريق تقييم الإعلانات ورحبت بعقد الجولة الخامسة والعشرين، كما وافقت على جميع الخيارات التي اقترحتها الأمانة الفنية للمنظمة لتسهيل عقد هذه الجولة، مع تمسكها بموقفها المبدئي بتحفظها على مشاركة خبير واحد، أثبتت التجربة عدم مهنته. لقد دعت اللجنة الوطنية السورية الأمانة الفنية للمنظمة مرارا إلى عدم تعطيلها للعمل الهام لفريق تقييم الإعلانات وعدم وضعه رهينة لمنح تأشيرة دخول لخبير واحد، لدينا تحفظ على سلوكه، ولدى المنظمة الكثير غيره.

خامسا، لقد عقد رئيس اللجنة الوطنية السورية في السابق جولتي مشاورات رفيعة المستوى مع مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويجري الآن التنسيق لعقد اجتماع رفيع المستوى آخر بينهما، وفقا لجدول أعمال يتفق عليه الطرفان. ونتطلع إلى عقد هذه المشاورات رفيعة المستوى في أسرع وقت ممكن.

سادسا، لقد بذلت اللجنة الوطنية السورية الكثير من الوقت والجهد مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مراجعة ومناقشة بعض المسائل التي، ومع الأسف، ما تزال الأمانة الفنية للمنظمة تصر على اعتبارها عالقة. وفي ضوء أن المناقشات حول تلك المسائل ما تزال جارية ولا يوجد اتفاق نهائي حول نتائجها بعد، فإنه من المستهجن إصرار البعض على المسارعة إلى توجيه الاتهامات ضد سورية. إن جميع أوجه التعاون بين سورية والأمانة الفنية للمنظمة، والتي أشرت إليها، أمر يجب الإقرار به. كما أن الاستمرار في هذا التعاون، وبكل حسن نية، يُثبت السلوك المسؤول لسورية كدولة تقي بتنفيذ التزاماتها ولا يوجد لديها ما تخفيه. أما الجحود والتشكيك والنكران الذي تمارسه بعض الدول لأغراض سياسية بانته معروفة، فإنها لا تستحق سوى الشجب والإدانة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين يعتقدون بأنهم بإعادة تكرارهم لنفس

استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا ومهنيا وذا مصداقية وموضوعيا، ويجب أن يمثل امتثالا تاما لمتطلبات وإجراءات اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على أداء واجباتها بطريقة محايدة ومهنية وموضوعية من أجل إثبات الحقائق ووضع استنتاجات قائمة على الأدلة. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذا كاملا وفعالا ومن دون تمييز. ونعتقد أن تسييس تنفيذ الاتفاقية واستغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأسباب سياسية يعرضان للخطر مصداقية المنظمة والاتفاقية على حد سواء.

لقد انضمت سورية طوعا إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٣ وفككت ترسانتها من الأسلحة، فضلا عن المرافق المستخدمة لتصنيع هذه الأسلحة. وبينما نشجع الحوار والمشاورات بين الطرفين، نعتقد أنه ينبغي الاعتراف بالتعاون بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونثني كذلك على الجمهورية العربية السورية لتقديمها تقارير شهرية إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي توضح بالتفصيل الأنشطة التي تجري على أراضيها فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

ومن شأن اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي نأمل أن يُعقد، أن يمهد الطريق أمام الطرفين لحل القضايا العالقة. وطلبت السلطة الوطنية السورية إلى الأمانة الفنية عقد اجتماع تنسيقي للطرفين في بيروت للاتفاق على جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى، الذي ردت عليه الأمانة الفنية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد انعقدت الجلسة السابقة للمجلس بشأن الملف الكيميائي السوري في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9164) واليوم نجتمع بشأن نفس الموضوع للمرة الثانية في أقل من أسبوعين، لم تحدث خلالهما تطورات جديدة. ولذلك، من الواضح أنه لا جدوى من مناقشة اليوم سوى تكرار الادعاءات ضد الجمهورية العربية السورية. ونتفق

وعلاوة على ذلك، لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر ردا على استفساراتها بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التابعة للنظام واسطوانات الكلور المستخدمة في الهجوم الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم المعلومات اللازمة، على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن التحقيقات الحالية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية مهمة لإثبات الحقيقة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى استكمال التحقيقات الجارية، ولا سيما التقرير المقبل لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن الهجوم الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨.

ومن مسؤوليتنا الجماعية كفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. كما أن وضع حد للإفلات من العقاب أمر حتمي لتكريم مئات الأرواح البريئة التي فقدت نتيجة للهجمات بالأسلحة الكيميائية التي ارتكبت خلال النزاع في سورية. ولن يتسنى تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية في البلد إلا من خلال تحقيق العدالة والمساءلة. لا يمكننا تغيير الماضي، ولكن لدينا القدرة على تغيير مسار المستقبل للشعب السوري. ولا يمكننا أن نغض الطرف الآن، ويجب أن نواصل عقد اجتماعات شهرية بشأن هذا الملف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيفراني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أهنئ غابون على إتمامها رئاستها لشهر تشرين الأول/أكتوبر بنجاح.

تدين إيران مرة أخرى بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ونشدد مرة أخرى على أن أي تحقيق في

مع الرأي القائل بأن عقد جلسات شهرية بشأن هذا الموضوع مكلف، ليس من حيث موارد الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا من حيث وقت مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، ففي حين أن الجمهورية العربية السورية قد أوفت بمتطلبات الاتفاقية وتواصل التعاون البناء مع منظمة حظر

الأسلحة الكيميائية، فإن معالجة هذا الملف بطريقة سياسية وذات معايير مزدوجة لن يؤدي إلا إلى تحويل النقاش بعيدا عن مضمونه التقني. ونحن نؤيد مناقشة هذه المسألة على مسارها التقني الخاص داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تعزيز الحوار الإيجابي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحل القضايا العالقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.